تقاسم الإيرادات العامة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية
فى الدول الفيدرالية– دراسة مقارنة

Sharing of public revenues between the federal government and local governments in the federal countries A comparative study

إعداد

الباحث : بدر حسن محمد
باحث ماجستير في قسم القانون العام
كلية القانون – جامعة الشارقة

د. أحمد عبد الصبور الدلجاوي
أستاذ التشريعات المالية المساعد
كلية القانون – جامعة الشارقة

مقدمة

أصبح العالم في بداية القرن الجديد، في خضم تغيير طرق الحكم المنتشرة من عالم تسيطر عليه دول قومية ذات سيادة إلى عالم تتناقص فيه سيادة الدول، والروابط ذات الطابع الدستوري الفيدرالي تتزايد بين الدول، فتُعد الفيدرالية معطى من معطيات التجارب الإنسانية لخدمة تنظيم وإدارة شئون الدولة وتشكيل بنيانها وتصميم هياكلها، وكتجربة بشرية فإنها نسبية، وقيمتها قابلة للقسمة على النجاح وعلى الفشل أيضًا، والحكم عليها ينبغي ألّا يقوم على اعتبارات الأفضلية الذاتية لها، وإنما على مردودها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري.

فالاستقلالية من أحد ميزات النظام الفيدرالي، ويخضع النظام الفيدرالي بما يتمتع به من الاستقلالية لمبدأ المُساءلة أمام البرلمان المُنتخب من قِبل الشعب، وأشارت العديد من الدراسات أن هناك أكثر من 24 دولة تطلق على نفسها اسم فيدرالية، تضم ما يقرب من 40% من سكان العالم، بالإضافة إلى الأنظمة التي تتبع النظام الديمقراطي وتمتلك مساحات مساوية كذلك كبيرة للغاية من الأراضي كالولايات المتحدة، والبرازيل، وكندا، وأستراليا تطلق على نفسها فيدرالية، وأيضًا الدول التي تضم أعدادًا كبيرة من السكان تعتبر فيدرالية ، وهناك دول صغيرة تضم سكان متنوعين للغاية كسويسرا، بلجيكا، وبعض دول جزر كسانت كيتس ونيفيس، وجزر القمر تعتبر فيدرالية ، وتعتبر الولايات المتحدة من الدول الفيدرالية التي ترجع أصولها الفيدرالية إلى القرن الثامن عشر، أما كندا، وسويسرا، وألمانيا، والنمسا ترجع أصولها إلى القرن التاسع عشر، أما ماليزيا، والعراق، وإسبانيا، وجنوب إفريقيا، وإثيوبيا من الدول الأكثر حداثة،ومن الممكن أن نقول بأن الفيدرالية هي كيان الذى يضم مجموعة دول مشتركة بخصائص محدّدة لتكوين دولة مركزية قوية تُمثلها على الساحة الدولية، لتتولى مسئولية الدفاع عن أمنها.

إشكالية الدراسة : تتعدد آليات توزيع الاختصاصات، في الدول الفيدرالية، ويختص الدستور في كل دولة بتحديد الآلية المعتمدة، وترتبط هذه الآلية بالظروف التي صاحبت تأسيس الدولة الفيدرالية، فالدول الفيدرالية التي جاءت نتيجة اتحاد دول مستقلة لا تعطي صلاحيات كبيرة للدولة الفيدرالية، بل تستأثر الحكومات المحلية بالجزء الأكبر من هذه الصلاحيات، هناك دول أخرى تحد من صلاحيات الحكومات المحلية في مواجهة الحكومة الفيدرالية، كما أن هناك دول أخرى استطاعت أن توازن بين الصلاحيات الممنوحة للحكومات المحلية وتلك الممنوحة للحكومة الفيدرالية، ومما لا شك فيه أن هذا كله يُؤثر على مسألة توزيع الإيرادات في النُظم الفيدرالية بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية، وفي هذا الإطار تتمحور إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيس التالي: **ما هي آليات تقاسم الإيرادات العامة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية فى الدول الفيدرالية** ؟ ونتج عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية وهي:

1. ما مفهوم الفيدرالية وما الفرق بينها وبين الكونفدرالية؟

2. ما هي مصادر الإيرادات العامة فى الدول الفيدرالية؟
3. ما ضمانات تقاسم الإيرادات العامة فى الدول الفيدرالية؟
4. ما هي نماذج تقاسم الإيرادات العامة فى الدول الفيدرالية؟

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، خَاصَّةً وأن موضوع تقاسم الإيرادات العامة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية يُعد من الموضوعات المهمة التي تؤثر على شتى مناحي الحياة في الدولة الفيدرالية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، كما تنبع أهمية الدراسة من كونها تسعى– من خلال الاستعانة بالمنهج المُقارن– إلى التعرض لتجارب دولية عديدة في مجال توزيع الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية، الأمر الذي سيؤدي إلى تواصل أفضل الممارسات في هذا المجال، ولا شك أن ذلك قد يكون مفيداً لواضعي السياسات ومتخذى القرارات في الدول الفيدرالية.

أهداف الدراسة :

1. تحديد مفهوم الفيدرالية وتوضيح الفرق بينها وبين الكونفدرالية.
2. التعرف على مصادر الإيرادات العامة فى الدول الفيدرالية.
3. بيان ضمانات تقاسم الإيرادات العامة فى الدول الفيدرالية.
4. عرض لبعض نماذج تقاسم الإيرادات العامة فى الدول الفيدرالية.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يناسب موضوع البحث، إذ قام الباحثان بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول موضوع الدراسة من مصادر مختلفة، ثم قاما بتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها تحليلًا دقيقًا للوصول إلى نتائج علمية سليمة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، لبيان آليات تقسيم الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية المختلفة.

خطة الدراسة :

تتكون الدراسة من مبحث تمهيدي وثلاثة مباحث رئيسة، تم تخصيص المبحث التمهيدي للتعريف بمفهوم بالفيدرالية، وأما المبحث الأول فقد خُصِّص لبيان مصادر الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية، بينما المبحث الثاني اُختِص بتحديد ضمانات تقاسُم الإيرادات العامة في الدولة الفيدرالية، وفي المبحث الثالث عرض لبعض نماذج تقاسُم الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية.

المبحث التمهيدي

التعريف بالفيدرالية

تمهيد وتقسيم:

تعتبر الفيدرالية مصطلح أجنبي، يُترجم في اللغة العربية بمعنى (فيدرالي)، هو عبارة عن طبيعة نظام الدولة المعقد. ويحقق لها ترتيب علاقاتها عبر القانون الدستوري، فهو نظام يتكون من مجموعة أنظمة مستقلة متحدة فيما بينها في ظل نظام مركزي، ويضم هذا النظام عدة مستويات فهناك مستوى لا يتمتع بأي استقلال حقيقي وهناك مستوى يتمتع بنوع من الاستقلال الحقيقي وسوف نلقى الضوء بمزيد من الإيضاح فى المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم الفيدرالية والفرق بينها وبين الكونفدرالية.

المطلب الثاني: نشأة الفيدرالية ومبررات تطبيقها.

المطلب الثالث: مظاهر النظام الفيدرالي.

المطلب الأول

مفهوم الفيدرالية

نوضح في هذا المطلب، المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفيدرالية، فإذا انتهينا من ذلك، نوضح الفرق بين الفيدرالية والكونفدرالية، وذلك على النحو الآتي:

(أولًا) مفهوم الفيدرالية لغةً:

الفيدرالية بمفهومها المتمحور تأتي من إدارة الشئون الدبلوماسية والشئون المالية والشئون الاجتماعية لبعض الدول من خلال حكومة مركزية تدير جميع شئونها، وتأتي كلمة فيدرالي من مفهوم كلمة اتحادي وتؤسس لمعنى كلمة السيادة وهو احتفاظ السلطة المركزية بسيادتها على الحكومات التابعة لها.

والاتحاد الفيدرالي: هو تشكيل وحدة سياسية، مع حكومة مركزية، من قِبل عدد من الولايات المنفصلة، كل منها تحتفظ بالسيطرة على شئونها الداخلية، والاتحاد الفيدرالي معناه من خلال التعريفات المتعددة هو تأسيس الشخصية القانونية الدولية من خلال اتفاق دولة أو أكثر من اتحاد هاتين الدولتين، وبالتالي تتمتع بجميع الامتيازات الدولية فى إطار القانون الدولي، مع وجود استقلالية للدولة المتحدة فى إدارة شئونها الداخلية

ويقوم النظام الفيدرالي بتوزيع السلطة بين الحكومة المركزية وكيانات سياسية أصغر كالولايات أو الأقاليم أو الجهات، وتعتبر هذه الكيانات وحدات قانونية لكل منها سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية

(ثانيًا) مفهوم الفيدرالية اصطلاحًا:

لا شك أن كلمة الفيدرالية أو مصطلح الفيدرالية ليس مصطلحًا عربيًا ولكنه مصطلح أتى من الغرب، ويقابله فى المفهوم الشرقي الاتحاد، ومفهوم هذا الاتحاد أن السلطة لا تكون إلا تحت إدارة مجموعة مُصغرة من الحكومات المركزية يُقسمها ويُنظمها الدستور

ويرى رونالد واتس أن الفيدرالية فيها مستويين أو أكثر من الحكومة، تجمع بين عناصر حكم مشترك أو شراكة تعاونية، من خلال حكومة مشتركة وحكم ذاتي إقليمي أو استقلالية الوحدة المكونة لحكومة الوحدات المكونة

ويتكون الاتحاد من نظام من القوى المُقسمة حيث يكون لكلًا من النظام المركزي والوحدات الإقليمية المعروفة شكل مختلف بالمقاطعات أو الولايات أو الكانتونات، مسئوليات سياسية مختلفة، والاتحاد الفيدرالي لديه دستور، يفترض مسبقًا ديمومة الاتحاد، مصممًا لتأمين الحقوق الفردية وتقسيم السلطة، حيث إن الغرض من ذلك هو التوفيق بين وحدة الحكم الذاتي والحرية الفردية

وبالتالي فإن الفيدرالية تتمتع بالحكم المركزي والحكم الذاتي الذى يعطى نوعًا من المشاركة بين الحكومات مع إعطائها حكم ذاتي مُستقل فى بعض الأمور، وحكم مشترك فى أمور أخرى. وبهذا يتكون الاتحـــاد الفيدرالي مـــن حكومـــة مركزية وحكومات أخـــرى لا مركزية لكل منها اختصاصات يعهد بها إليهم عن طريق دستور اتحادي

ويرى الباحث: من خلال قراءة استطلاعية لكل ما سبق من التعاريف المتعلقة بالفيدرالية أنه لا يوجد تعريف مُجمع عليه؛ سواء بين المُعرفين الغربيين أم العرب، وتعتمد معظم التعاريف على التعريف الأول الذي يعني أن الفيدرالية تجمع بين عناصر حكم مشترك أو شراكة تعاونية، من خلال حكومة مشتركة وحكم ذاتي إقليمي أو استقلالية الوحدة المكونة لحكومة الوحدات، ودوراتهم حوله بالشرح والتفصيل، ومعظم التعاريف العربية اعتمدت بشكل أوبآخر على التعاريف الأجنبية، واتفقت معظم التعاريف على وجود دستور اتحادي يضبط الدولة الاتحادية، واتفقت التعريفات السابقة أيضًا على أن الحكم في الفيدرالية ينقسم بين مستويين من الحكومة، الأول الحكومة المركزية العامة، والثاني الحكومات الإقليمية.

(ثالثا) الفرق بين الفيدرالية والكونفدرالية:

الفيدرالية: يتفق أغلب الباحثين على أن الفيدرالية مصطلح غربي يعني في العربية (اتحادًا)، وهي شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريًا بين الحكومة المركزية والوحدات الحكومية الأصغر(كالأقاليم، الولايات) ويكون كلا المستويين من الحكومة معتمدًا أحدهما على الأخر ويتقاسمان السيادة في الدولة. ويرمي الاتحاد المركزي أو الفيدرالي إلى التوفيق بين اعتبارين أساسيين

الأول هو رغبة الدول أو الأقاليم في الاتحاد لتكوين دولة واحدة، أما الاعتبار الثاني فهو رغبة كل إقليم في المحافظة على استقلاله الذاتي بقدر الإمكان

وتتميز النظم الفيدرالية على الرغم من اختلافاتها المتعددة بخصائص مشتركة عدة تميزها عن أنواع النظم الأخرى

أ. وجود دستور اتحادي يُنظم العلاقة مابين المركز والأقاليم أو الولايات ، ويمنح سلطة المركز أو الحكومة المركزية سلطات واسعة وعليا على سلطات الأقاليم أو الولايات أو الجمهوريات المنظمة للاتحاد، وذلك لأن الفدرالية تستوجب أن تحتفظ الولايات بجزء من سيادتها في حين تفقد الباقي لصالح دولة الاتحاد. ولا يحق لسلطات الأقاليم أو الولايات اتخاذ قرارات أو إصدار قوانين تخالف نصوص الدستور الاتحادي أو تتعارض مع قرارات وقوانين الحكومة الاتحادية.

ب. للدولة الاتحادية برلمان واحد يتم انتخاب أعضائه طبقًا للدستور والقانون الانتخابي ويكون مُمثلًا لكل الأقاليم أو الولايات ويتكون من مجلسين الأول مجلس النواب والثاني المجلس الاتحادي. ولكل ولاية أو إقليم برلمانه الخاص ويُنتخب طبقًا لما ينص عليه الدستور الاتحادي وبالطريقة التي يتم بها انتخاب البرلمان الاتحادي. وللدولة الاتحادية حكومة واحدة هي الحكومة الاتحادية التي تُشكل طبقًا للدستور ويحق للأقاليم أو الولايات أن تكون لها حكوماتها الخاصة أيضًا وطبقًا لدستور الإقليم أو الولاية.

ج. التمثيل الخارجي والعلاقات الدولية والإقليمية يُعد محصوراً على حكومة الدولة الاتحادية ومن اختصاصها ولا يحق للأقاليم أو الولايات عقد الاتفاقيات أو المعاهدات والتوقيع عليها أو الدخول في علاقات التمثيل الدبلوماسي وهو من اختصاص الحكومة الاتحادية فقط، إلا ما نص عليه من استثناءات . وذلك لأن الفدرالية تؤدي إلى فقدان الدول المكونة للاتحاد لشخصيتها الدولية وتلاشيها في المجتمع الدولي وتصبح مجرد ولايات أو مقاطعات أو دويلات داخل الدولة الاتحادية، ونشوء شخص دولي جديد هي دولة الاتحاد يكون لها الوحدها الشخصية الدولية وتمثل كل الولايات في كل الأمور الخارجية.

أما الكونفدرالية: أوالتعاهدية فهي نظام سىاسي بمقتضاه تدخل دولتان أو أكثر في اتحاد لغرض تحقيق مصالح مشتركة بينهما، على أن هذا الاتحاد التعاهدي لا يخلق دولة جديدة يُعترف لها بالشخصية الدولية وتتمتع بحق التمثيل السياسي ولا يفهم من ذلك عدم الاعتداد بالشخصيات الدولية كأعضاء من أعضاء الاتحاد وحق الدخول في علاقات دولية مع الدول الأخرى فمن ثَمَّ تُعتبر الكونفدرالية نظاماً اتحادياً فضفاضاً على مستوى الأحلاف السياسية والعسكرية التي تنظمها اتفاقات ثنائية أو جماعية بين عدد من الدول.

ولا يترتب عن تأسيس الاتحاد الكونفدرالي منح مواطنيه الجنسية نفسها، أو تبني نظام الحكم نفسه، حيث تحتفظ كل دولة بنظام حكمها كما يحتفظ مواطنوها بجنسية دولتهم، وتُعد الحروب التي قد تقع بين الدول المكونة للاتحاد حروباً دولية، وليست حروباً أهلية. كما يمكن لأي دولة مكونة للاتحاد

أن تنسحب منه، ويمكن لدول الاتحاد أن تفصل إحدى الدول المُشَكِّلَة له، ويمكن أيضًا انضمام دول جديدة لعضوية الاتحاد الكونفدرالي.

ويتميز النظام الكونفدرالي بميزات خاصة، مثل دمج القوى العسكرية لمجموعة من الدول ضمن قيادة واحدة عن طريق التنسيق وبالتالي القدرة على الوقوف في وجه الدول المُعادية، وإثراء المجالات الاقتصادية والصناعية والسياحية في الدول المشتركة تحت الحكم الكونفدرالي، وذلك لكون الاتفاقيات التي يتم التوقيع عليها لتتضمن تسهيل حركة مواطني الدول في ما بينها، إضافة إلى تخفيض الجمارك على السلع المتبادلة

وبناءاً على ما سبق تتمثل أهم الفروق بين الفيدرالية والكونفدرالية فيما يلي

1. الفيدرالية، الاتحاد يتم فيها بين شعوب مشتركة في الأهداف بصورة اختيارية بغض النظر عن الاختلافات العرقية، والدينية، والثقافية، أما الكونفدرالية، الاتحاد يتم فيها بين دول ذات استقلالية.
2. الفيدرالية، كل الشعوب والأقليات التي اتحدت فيها تخضع إلى دستور وقانون اتحادي يُمثل السلطة العليا للاتحاد، ونظام سياسي واحد دون أن تفرط في خصوصياتها من دين ولغة وتاريخ وثقافة تميزها، ولكن لا يمكنها الانسحاب، أما الكونفدرالية، يتم وضع الدستور فيها بعد الاتفاق عليه بين الدول حسب اتفاقية خاصة بسياسات معينة في مجالات محدَّدة، وتحتفظ كل دولة بسياستها الخاصة، والدولة تستطيع الانسحاب من داخل الاتحاد.
3. الفيدرالية، تطلق على الحروب بين أعضاء الدولة بأنها حروب داخلية، الكونفدرالية تطلق عليها بأنها حروب دولية.
4. الفيدرالية، لا يُتاح للدول الأعضاء حق ممارسة السياسات الخارجية وإعلان الحرب، أما الكونفدرالية، يُتاح لدول الاتحاد الكونفدرالي حق ممارسة السياسات الخارجية وإعلان الحرب.
5. تستطيع الشعوب الحصول على جنسية موحدة في الاتحاد الفيدرالي، على عكس الاتحاد الكونفيدرالي يحتفظ فيه كل شعب بجنسيته.

المطلب الثاني

نشأة الفيدرالية ومبررات تطبيقها

نعرض في هذا المطلب أولًا نشأة الفيدرالية، وثانياً لمبررات تطبيقها، وذلك على النحو الآتي:

(أولا) نشأة الفيدرالية:

لقد اختلف نشوء النظام الفيدرالي من مكان إلى آخر فمنها ما نشأ نتيجة اختيار القوة السياسية والقوى الكبرى، فكانت إما لجمع شعوب منفصلة في دولة جديدة أو وحدات منفصلة في دولة جديدة، أو إعادة ترتيب الدولة الوحيدة، أو كلاهما، أو كان نتيجة التبادل التجاري والاقتصادي بين مكونات الدولة، ولعبت مساحة البلاد الشاسعة دوراً في تبني الفيدرالية، لأن تقسيم البلاد إلى أقاليم وولايات يُسهل مهمة إدارتها، واعتبر كل اتحاد فيدرالي فريداً من نوعه، وقد فرض القادة السياسيون الطابع

الدستوري على وجود مستويين من الحكم كوسيلة للحد من العنف في سبيل تحقيق أهدافهم، أو في بعض الحالات القضاء عليه

حدثت أول فيدرالية فى التاريخ بالمفهوم السياسي المعاصر بين قبائل البدو وبين من كانوا يسكنون أمريكا الشمالية، حيث كان البريطانيون يشكلون الغالبية العظمى من المهاجرين الأوائل إلى أمريكا الشمالية يفتخرون بكونهم من بريطانيا، ولكن وفي عام 1760م تولى الملك جورج الثالث الحكم وكان عمره 22 عاماً، ولا يمتلك الخبرة الكافية للحكم؛ فأخذ بإقصاء الوزراء القدماء ذوي الخبرة وقام بتعين المقربين منه من حزب الأحرار، ليثبت نفسه، وقام بفرض العديد من الضرائب المختلفة على المستعمرات في أمريكا، وكان يرى أن هذا ثمن الحماية البريطانية لها، وعليها أن تكون في خدمة التاج البريطاني، وبسب استمرار الملك جورج الثالث في زيادة فرض الضرائب بأنواعها، وتشدده في تحصيل الجباية، قام المجلس القاري الرابع للولايات الأمريكية في يوليو1776 بإعلان استقلال الولايات عن بريطانيا، معتبراً أنه ليس من حقها فرض هذه الضرائب، وكذلك لا يوجد في برلمان التاج البريطاني تمثيل للولايات الأمريكية

وقامت الدولة الهيلينية القديمة في اليونان بالتحالف، وكانت الجمهورية الرومانية عبارة عن ترتيب غير متماثل، حيث أصبحت روما اتحاداً فيدرالياً وألحقت بها المدن الأضعف كشركاء في الاتحاد، وتمتعت مدن شمال إيطاليا وألمانيا في العصور الوسطى بالحكم الذاتي، وأيضاً أقامت الكانتونات في سويسرا لأغراض التجارة، والدفاع وخلق روابط على هيئة اتحادات كونفدرالية، وكان هذا ما بين عام 1291 إلى عام 1847 حيث تحولت هذه الاتحادات إلى دولة فيدرالية، إلى أن تم تأسيس ما يُطلق عليه باسم اتحاد الأقاليم المنخفضة بهولندا، فى أحداث الثورة ضد إسبانيا

وتم توسيع فيدرالية شمال ألمانيا لتضم الولايات الألمانية الجنوبيةعام1871، وتشكلت الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1789، وبدأ الاتحاد السويسري الفيدرالي عام 1848، أما الاتحاد الكندي فكان عام 1867، والاتحاد الفيدرالي عام 1902، وفي قارة آسيا تأسست أنظمة فيدرالية وشبه فيدرالية، مثل بورما عام 1948م، وإندونيسيا عام 1949م، والهند عام1950م، وباكستان عام 1956م، وماليزيا عام 1963م، وتعاقبت التجارب في الشرق الأوسط مثل الإمارات العربية المتحدة عام 1971م بعد الحرب العالمية الثانية، والعراق في دستور 5 لعام 2005، وجمعها التقسيم الثنائي للسلطات ما بين الفيدرالية والأقاليم مع وجود دستور دائم لا يمكن تعديله من قِبل طرف واحد وتوزيع عادل للثروات، ودقة ووضوح للصلاحيات الفيدرالية وللأقاليم ومشاركة جماعية في صنع القرارات المهمة ووجود هيئات مستقلة للانتخابات وللتحكيم مع هيمنة كاملة للقوانين التي تنظم عمل المحاكم الإقليمية والفيدرالية وضوابط متفق عليها لمنع الانفصال وتكثيف الاندماج

(ثانياً) مبررات تطبيق الفيدرالية:

من الممكن أن يكون النظام الفيدرالي فعالًا في حل المشكلات التي تواجهها الحكومات اليوم، مثل التوزيع العادل للدخل، والتخصيص الفعال للموارد، والاستقرار الاقتصادي، حيث يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل من قِبل الحكومة الفيدرالية بسبب مرونتها في التعامل مع

هذه المشاكل، لأن الولايات والمحليات ليست متساوية في دخلها، فيصبح هناك حاجة إلى تدخل الحكومة الفيدرالية، ويمكن تخصيص الموارد بشكل فعال من قبل الولايات والحكومات المحلية، حيث إن الحكومة الفيدرالية، أو المركزية تكون مسئولة عن الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل، لكن تخصيص الموارد يجب أن يكون من مسئولية حكومات الولايات والحكومات المحلية

ويرى مؤسسو الفيدرالية أنها تعمل على تحقيق التوازن بين النظام والحرية لتجنب الاستبداد، وللسماح بالمزيد من المشاركة في السياسة لاستخدام الدول كـــمختبرات للأفكار والبرامج الجديدة، كما أشار جيمس ماديسون في مقولته لأهمية الفيدرالية، أنه إذا أضرم القادة المتشددون شعلة داخل ولاياتهم الخاصة، يمكن للقادة الوطنيين أن يوقفوا انتشار الحريق الهائل عبر الولايات الأخرى، لذا فإن الفيدرالية تمنع الشخص الذي يسيطر على الدولة من السيطرة بسهولة على الحكومات الفيدرالية أيضًا، كما يؤدي انتخاب المسؤولين الحكوميين والوطنيين إلى زيادة مساهمة المواطنين في حكومتهم، وإذا تبنت دولة سياسة جديدة كارثية، على الأقل لن تكون كارثة على الجميع، من ناحية أخرى، وكذلك إذا نجحت البرامج الجديدة للدولة بشكل جيد، يمكن للدول الأخرى تبني أفكارها وتكييفها مع احتياجاتها الخاصة

ويرى الباحث: أن الفيدرالية تسعى إلى الجمع بين تطلع الدول إلى تحقيق الوحدة والتضامن في قضايا معينة والتطلع إلى تحقيق التنوع، والقيام بالحكم الذاتي قضايا أخرى، حيث تتوقف الفيدرالية على المساواة بين المصالح الواحدة من جانب، والمصالح المتباعدة من جانب آخر.

المطلب الثالث

مظاهر النظام الفيدرالي

الفيدرالية، وهي نمط من أنماط التنظيم السياسي الذي يوحد الدول المنفصلة أو الأنظمة السياسية المختلفة داخل نظام سياسي شامل بطريقة تسمح لكل منها بالحفاظ على سلامتها، وتقوم الأنظمة الفيدرالية بذلك من خلال المطالبة بوضع السياسات الأساسية وتنفيذها من خلال التفاوض بشكل ما، بحيث يمكن لجميع الأعضاء المشاركة في اتخاذ القرارات تنفيذها، وتؤكد المبادئ السياسية التي تحرك الأنظمة الفيدرالية على أولوية المساومة والتنسيق التفاوضي بين العديد من مراكز السلطة؛ حيث يشددون على فصائل مراكز القوة المشتتة كوسيلة في الدفاع عن الآراء الفردية والمحلية، كما تختلف السياسة المتبعة التي تسمي نفسها فيدرالية في نواحٍ عديدة ، ومع ذلك، فإن بعض الخصائص والمبادئ مشتركة بين جميع الأنظمة الفيدرالية، حيث أكدت العديد من الدراسات أن للنظام الفيدرالي ثلاث مظاهر والتي تمثل الركائز الأساسية لأي نظام فدرالي وهي الوحدة، والاستقلال، والمشاركة.

(أولًا) الوحدة في النظام الفدرالي:

حيث تظهر وحدة الدولة الفيدرالية في تعاملها مع العالم الخارجي، حيث تتعامل في علاقاتها الدولية والسياسية مع الدول الأخرى كدولة موحدة، فتتمثل هذه الوحدة في تنظيم الدولة الفيدرالية

والاستقلالية في تنظيم الأقاليم وأساليب إدارتها والمشاركة في تنظيم العلاقة بين الأقاليم وارتباط المصالح الاقتصادية، والسياسية، وتقوية الروابط التي تؤدي في مضمونها إلى الوحدة في الارتباط المركزي كدولة.

وتهدف الدول الفيدرالية في اتحادها إلى بناء دولة جديدة في نظامها القانوني والسياسي، وفي وحدة المواطنين، وجيش الدفاع، والإقليم، والقومية، وكذلك في آلية العلاقة بين الدولة المركزية و حكومات الأقاليم الأعضاء، كما في السياسة الخارجية للدولة الفيدرالية، وأيضا تظهر مظاهر الاتحاد في الجهات القانونية الدستورية العليا للدولة الاتحادية، وفي ظهور الدولة الاتحادية كدولة واحدة على المستوى الدولي.

ويرى الباحث : أن الوحدة في النظام الفيدرالي تتمثل في شخصية دولية واحدة، تقيم صداقات دولية مع الدول الأخرى، ويكون النظام المركزي الحاكم هو المحول في تبادل التمثيل الدبلوماسي، وكذلك تقرير الحرب والسلم وعقد المعاهدات.

(ثانيا) الاستقلال في النظام الفيدرالي:

تتمثل أشكال استقلال الولايات أو الدويلات المكونة لدولة فيدرالية في اختصاصات السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات على أساس الدستور الفيدرالي لكل ولاية، في السلطات العامة التشريعية، والتنفيذية والقضائية، وهي كالتالي:

1- **دستور الولاية:** بمعنى أن يكون لكل ولاية نظام قانوني خاص بها يُمكنها من تنظيم سلطاتها وحفظ حقوق المواطنين في داخلها، وهذه الولاية هي من تستقل بوضع وتعديل السلطة التأسيسية لها، ومع ذلك، فإن الحدود التي وضعها الدستور الاتحادي لضمان وحدة الوطن ومصلحته العامة هي فقط التي تحد من حريتها.

2- **سلطات الولاية:** وتتكون من ثلاثة فروع: التشريعية والتنفيذية والقضائية:

- السلطة التشريعية للولاية: مُتمثلة في مجلس مُنتخب، يشرع تشريعات الولاية ويراقب سلطتها التنفيذية، رغم أن تشريعات كل ولاية ملتزمة بتشريعات دستورها وأحكام الدستور المركزي الاتحادي، إلا إنها تُمثل الطابع المميز لكل ولاية، محدَّدة القواعد القانونية التي تحدد أنماط السلوك فيها.
- السلطة التنفيذية للولاية: نفس الأمر بالنسبة للوظيفة التنفيذية التي تمارسها حكومتين أحدها اتحادية والثانية لامركزية، ويُوزع الاختصاص بينها طبقًا لنصوص الدستور الاتحادي، وتلجأ الدساتير الاتحادية عادة إلى ثلاثة أساليب لضمان تنفيذ قوانين الاتحاد وذلك خلافًا لحكومات الدويلات التي يتم تنفيذ القوانين الصادرة فيها عن طريق أجهزتها التنفيذية وتتمثل هذه الأساليب في:
- **أسلوب الإدارة المباشرة:**

وذلك بأن تتولى الحكومة الاتحادية إنشاء إدارات وتعيين موظفين تابعين لها يكلفون بتنفيذ القوانين الاتحادية وقرارات حكومتها في أنحاء الاتحاد دون الاستعانة بموظفي الدويلات، ويُمّكن هذا الأسلوب الحكومة الاتحادية من مراقبة تنفيذ قوانينها وقراراتها لكنه يُكلفها أعباء مالية اضافية.

- **أسلوب الإدارة غير المباشرة:**

في هذا الأسلوب لا تقوم الدولة الاتحادية بمهمة تنفيذ القوانين بنفسها بل تعهد بذلك إلى موظفي الدويلات، ويتميز هذا الأسلوب بكونه يؤدي إلى الاقتصاد وتوفير الكثير من النفقات وهو الأسلوب المنصوص عليه في الدستور الاتحادي الألماني.

- **الأسلوب المختلط:**

الأسلوب المختلط يجمع بين الأسلوبين السابقين، بحيث يوزع مهام تنفيذ القوانين الاتحادية بين الموظفين الاتحاديين وموظفي الدويلات وأخذ بهذا الأسلوب الدستور النمساوي.

- السلطة القضائية للولاية: تقوم كل ولاية بإنشاء محاكم خاصة، مسئوليتها تطبيق القوانين، والتفرقة في المنازعات بين الأفراد القاطنين في النطاق الجغرافي لحدودها الإقليمية.

(ثالثًا) المشاركة في النظام الفيدرالي:

- مشاركة الولايات في أعمال السلطة التشريعية الاتحادية: حيث تساهم الولايات في عمل السلطة التشريعية من خلال تمثيلها داخل البرلمان الاتحادي حيث قامت معظم الدول التي اتبعت النظام الفيدرالي على اتباع نظام المجلسين، المجلس الشعبي والذي يُمثل شعب الدولة الاتحادية في مجموعة ، حيث يتفاوت الأعضاء الذين يمثلون كل ولاية في العدد لاختلاف عدد السكان في كل ولاية، وكذلك عدد الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب، أما المجلس الثاني المجلس الأعلى، يكون تمثيل الولايات فيه كونها وحدات دستورية، وتمثيل هذه الولايات فيه يكون على أساس المساواة، وليس على أساس عدد السكان أو المساحة.
- مشاركة الولايات للحكومة الاتحادية في سلطات الحكم: حيث تُعد مشاركة أعضاء الولايات والأقاليم في عملية تعديل الدستور الاتحادي في النظام الفيدرالي من مظاهر الديمقراطية في الإدارة العامة للدولة الاتحادية على الرغم من أن كافة الدساتير الفيدرالية دساتير جامدة يتطلب تعديلها إجراءات خاصة تتحدد بموجب الدستور، وكقاعدة عامة تستلزم تلك الإجراءات مشاركة الأقاليم أو الولايات باعتبارها وحدات سياسية في عملية تعديل الدستور الاتحادي بالنظر لأهميته البالغة في تحديد العلاقة بين مستويي الحكم، وإقامة نوع من التوازن بينها، ولأجل ضمان هذا التوازن الاتحادي تحاول دساتير الولايات المتحدة المحافظة على استقلال كل ولاية عن أخري من خلال إشراكها في عملية تعديل الدستور باعتبارها وحدات دستورية مستقلة، أو من خلال تمثيلها بالمجالس التشريعية الاتحادية.

المبحث الأول

مصادر الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية

تمهيد وتقسيم:

تختلف أساليب وطرق جمع الإيرادات العامة من دولة فيدرالية إلى أخرى وفق النظام الفيدرالي المعتمد فيها، حيث إن بعض الدول تعتمد في إيراداتها على ثرواتها الطبيعية والتي تساعد في نموها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، ودول أخرى تعتمد على الإيرادات المستحقة من الضرائب والرسوم وغيرها، وتعتبر دساتير هذه الدول الفيدرالية بمثابة القاعدة التي تستند إليها في تقاسم هذه الإيرادات، وفق ما هو منصوص عليه في مواد دساتيرها الفيدرالية، وعليه سنتناول في هذا المبحث الإيرادات العامة وأنواعها في الدول الفيدرالية، وهي أملاك الدولة، والإيرادات الضريبية، والرسوم، على أن نخصص لكل منها مطلباً مستقلًا على النحو الآتي:

المطلب الأول: إيرادات أملاك الدولة.

المطلب الثاني: الإيرادات الضريبية.

المطلب الثالث: الرسوم.

المطلب الأول

إيرادات أملاك الدولة

يُطلق لفظ الدومين على أملاك الدولة، أيًا كانت طبيعتها، سواء كانت عقارية أم منقولة، وأيًا كان نوع ملكية الدولة لها، سواء أكانت ملكية عامة، وهي التي تخضع لأحكام القانون العام، ويُطلق عليها الدومين العام، إما أن تكون ملكية خاصة، وهي التي تخض لأحكام القانون الخاص، ويُطلق عليها الدومين الخاص.

ويتكون الدومين العام من الأموال التي تملكها الدولة، وغيرها من الهيئات العامة، وتخصص للنفع العام، بمعنى أن يُترك للأفراد حق الانتفاع بها مباشرة، ودون مقابل، وذلك كالطرق العامة، والجسور، والترع، والأنهار، والحدائق والمنتزهات العامة، وكذلك الأموال التي تخصص للمرافق العامة، مثل أبنية الوزرات، والمصالح الحكومية، والموانئ، والمطارات، والمتاحف... إلخ.

ويتميز الدومين العام بأن ملكية الدولة له ملكية عامة، ويخضع لأحكام القانون العام، ولذلك لا يجوز بيعه طالما أنه مخصص للمنفعة العامة، كما لا يجوز تملكه من جانب الأفراد بالتقادم طويل الاجل، وأن الهدف منه تقديم خدمات عامة، وليس الحصول على إيرادات عامة، لخزانة الدولة.

والقاعدة العامة بالنسبة للدومين العام هي مجانية الانتفاع به، أي أن استخدام هذه الأموال من جانب الجمهور تتم بالمجانٍ، وإن كان من الممكن في حالات معينة أن تفرض الدولة في حالات معينة رسوماً ضئيلة مقابل الانتفاع بها، مثل فرض بعض الرسوم على دخول الحدائق، أو دخول المطارات

أو الموانئ، أو زيارة المتاحف العامة، وذلك بغرض تنظيم انتفاع الأفراد بهذه الأموال، أو بهدف تغطية نفقات إنشائها أو صيانتها، ومع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام، ولهذا فإنه لا يرد في الغالب إيراداً يعوَّل عليه في تمويل النفقات العامة للدولة.

أما الدومين الخاص فهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، وتهتم بتنظيم استغلالها حتى تعود عليها بإيراد، وعلى خلاف أموال الدومين العام التي تخضع لأحكام القانون العام، فإن أموال الدومين الخاص تخضع لأحكام القانون الخاص، وتسري عليها قواعده المتعلقة بالمعاملات والتقادم، هذا و قد تحرص معظم الدول على إدارة هذه الأموال وفقًا للنُظم السائدة في الأنشطة الخاصة، وذلك حتى يتيسر لها تحصيل قدر كبير من الإيرادات عن طريقها.

ويميز الفقه المالي بين عدة أشكال لدومين الدولة الخاص، والتي من أهمها الممتلكات العقارية، والأملاك الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى المملتكات المالية، ويُعد الثمن العام من أهم إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة، وهو يُمثل المقابل الذي تحصل عليه الدولة نتيجة لقيامها بنشاط تجاري أو صناعي أو خدمي، ويُعد من الوسائل المساعدة للدولة في تحقيق إيرادات الخزينة العامة.

المطلب الثاني

الإيرادات الضريبية

تستخدم الحكومة الضرائب لتحقيق العديد من الأهداف منها المالي والاقتصادي والاجتماعي، مثل: معالجة التصرفات الضارة التي يقترفها مواطني الدولة والتي لا يُمكن تركها لتصحح نفسها بنفسها، وينص دستور دولة الإمارات المادة (42) على أن سداد الضرائب والمصاريف العامة القانونية واجب على كل فرد، وفيما يلي نوضح المقصود بالضريبة ونبين عناصرها، ثم نعرض للقواعد العامة التي تحكم فرض الضريبة:

(أولا) مفهوم وعناصر الضريبة:

يُعرف البعض الضريبة بأنها: "مبلغ من النقود تفرضه الدولة وتحصله من الأشخاص جبراً عنهم وبصفة نهائية، دون مقابل، بهدف تحقيق أغراض عامة".

من هذا التعريف يمكننا الوقوف على أهم العناصر الضريبة، وهي:

1. **الضريبة مبلغ من النقود:** تتميز الضريبة في وقتنا الراهن بأنها تُدفع نقداً وليس عيناً، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى طبيعة الاقتصاديات الحديثة، إذ إنها اقتصاديات نقدية، تستخدم النقود فيها كمقياس للقيم، ووسيطًا للتبادل، فكان للضريبة أيضًا أن تكون نقدية وليست عينية، كذلك تتفق نقدية الضريبة ودور الدولة الحديثة، حيث أصبحت الدولة تتدخل وبصورة كبيرة في الحياتين

الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص من خلال السياسة المالية، خاصة النفقات العامة، فطالما أن نفقات الدولة نقدية، فلابد وأن تكون إيراداتها كذلك، وباعتبار أن الضريبة هي أهم الإيرادات العامة فلابد أن تحصل في صورة نقدية.

2. **الضريبة يدفعها الأشخاص جبراً عنهم:** أي أن الفرد ليس حراً في دفع الضريبة، بل هو مُجبر على دفعها إلى الدولة، وهي تتمتع في سبيل اقتضائها بامتياز على أموال المدين، والجبر أو الإكراه هنا قانوني لا معنوي، بالنظر إلى أن قانون الضريبة هو التعبير عن القوة الإلزامية للقاعدة القانونية التي تفرض على المُكلف النزول او الخضوع لها.
3. **الضريبة تُدفع بصفةٍ نهائيةٍ:** فالدولة لا تلتزم برد المبالغ التي حصلتها من الأفراد في صورة ضرائب، فضلًا عن عدم التزامها بدفع أية فوائد عن المبالغ الضريبية كما هو الحال في القروض العامة، فالدولة عندما تقوم بالاقتراض من دولة أخرى، أو حتى من مواطنيها؛ يتعين عليها رد أصل القرض، أي المبلغ الذي تم اقتراضه، بالإضافة إلى الفائدة المستحقة على هذا القرض.
4. **الضريبة تُدفع بدون مقابل أو نفع خاص لدافع الضريبة:** ومعنى ذلك المُمول الذي يدفع الضريبة لا يحصل في مقابلها على خدمة مُعينة أو نفع خاص به، فهو يدفع الضريبة بوصفه عضواً في المجتمع الذي ينتمي إليه، والذي يرتبط به بروابط عديدة، ولذلك يكون من المنطقي أن يُسهم في تحمل الأعباء والتكاليف العامة لهذا المجتمع الذي ينتمي إليه، ولا يُفهم من ذلك أن دافع الضريبة لا تعود عليه أية فائدة من دفعه للضريبة، بل على العكس من ذلك، فإنه يستفيد بصفته فرداً في المجتمع من استخدام الدولة لحصيلة الضرائب وغيرها من الإيرادات العامة في الإنفاق على المرافق العامة، مع التأكيد على أنه يستفيد من هذه الخدمات بوصفه عضواً في المجتمع وليس بوصفه دافعًا للضريبة.
5. **الضريبة تُدفع لتحقيق أغراض الدولة:** تهدف الضريبة أساسًا إلى الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة؛ التي يترتب عليها تحقيق أغراض المجتمع في شتى المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فغرض الضريبة الأساسي هو تحقيق النفع العام:

(ثانيا) القواعد العامة التي تحكم فرض الضريبة:

تُعد الضريبة بالنسبة للدولة ضرورة لا غنى عنها؛ لذا تقوم بفرضها وجبايتها جبراً من الأفراد استناداً لنظرية التضامن الاجتماعي وحق السيادة، ولكن الضريبة تُعد عبئًا على الفرد؛ لأنها تحرمه من التمتع بجزء من أمواله، وهو مُجبر على دفعها؛ لأنها واجب اجتماعي يُجبره القانون على القيام به، لذلك كان لزاماً على الدولة عند فرض الضريبة أن تحاول التوفيق بين مصلحتي الخزانة والممول المتعارضتين، أي بين تحصيل الدولة لأكبر إيراد ممكن وتخفيف العبء عن المُكلف بالضريبة، متى كان ذلك ممكنًا، وذلك يتم بمراعاة مجموعة من القواعد والأسس، اصطلح على تسميتها بالقواعد العامة التي تحكم فرض الضريبة، أو القواعد الأساسية للضريبة

ويُقصد بالقواعد العامة التي تحكم فرض الضريبة تلك القواعد والأسس التي يتعين على المشرع المالي الأخذ بها عند فرض الضريبة، وهي بمثابة الدستور العام الضمني الذي يجب أن تخضع له القاعدة القانونية الضريبية، فيخفف من حدتها، ويجعلها مقبولة ومستساغة من الأفراد، بينما يعتبر الإخلال بها مدعاة لظلم الدولة للأفراد وتعسفها في استعمال حقها في فرض الضرائب عليهم، وهذه القواعد هي: العدالة، واليقين، والملاءمة، والاقتصاد في نفقات التحصيل.

المطلب الثالث
الرَّسُومُ

(أولا) تعريف الرسوم:

إن الرَسْم هو المقابل الذي يدفعه الفرد لهيئة عامة نظير خدمة معينة تؤديها له بناء على طلبه، ويكون الرَسْم عادةً أقل من تكلفة تقديم الخدمة، والفارق يتم سده من الخزينة العامة للدولة.

كما أنه هو عبارة عن مبلغٍ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من قِبل إحدى الهيئات العامة ويُقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة.

ويرى الباحث: أن الرَّسُومُ هي عبارة عن مبلغ من النقود يقوم المُنتفِع بدفعه من الخدمات العامة إلى أحد أشخاص القانون العام بطريقةٍ إجباريةٍ، وبصفة نهائية مقابل خدمة يحصل عليها الفرد تُحقق له نفعاً خاصاً، ويُقترن بهذا النفع الخاص نفع عام.

(ثانياً) خصائص الرَّسُوم:

1. الرَّسُوم هي مبلغ نقدي يدفعه الفرد للحصول على خدمة خاصة من الدولة أو من أحد أشخاص القانون العام الأخرى.
2. تُدفع للدولة جبراً، أي بحمل طابع الإلزام والإجبار في دفعه ويبدو عنصر الإجبار في أن الرَّسُوم العامة تُفرض بقانون، والدولة هي التي تضع النظام لتحديد السياسات القانونية في تحديد مبلغ الرَّسُوم وطريقة تحصيلها بإرادتها المنفردة دون تَدَّخل للأفراد في ذلك.

3. تُدفع مقابل خدمة خاصة للمُستفيد، يدفعه الفرد مقابل خدمة خاصة يحصل عليها من الدولة كرسوم توثيق العقود، ورَّسُوم تصديق الشهادات العلمية، وغيرها.
4. تُقترن بالنفع الخاص والنفع العام، بمعنى أن يكون الرَسْم مقابل منفعة خاصة للفرد إلا أنها ترتبط بمنفعة عامة للمجتمع ككل.
5. التوافق بين مقدار الرَسْم المُحصل وتكلفة الخدمة المُقدمة، حيث إن القانون يضع الحد الفاصل بين الرَّسُوم والضرائب بما يعود بالنفع على المواطن.

ويرى الباحث: أن مسيرة أي دولة بهيئاتها ومؤسساتها المتعددة لا تستمر بدون المحرك الرئيسي وهو المال، أو الإيرادات اللازمة لأعمالها ومصاريفها، فالأموال هي الأساس الذي تقوم عليه الدولة في كل ما يتعلق بإدارة جوانبها المختلفة، والتي هي تُعد من مقتضيات وجودها، و القيام بفعالياتها، لذا تحتاج كل دولة إلى ما يسد متطلباتها الإنفاقية، أيا كان شكل هذه الدولة، وباختلاف أنظمة الحكم فيها، سواء كانت دولة بسيطة أو مركبة، أو دولة موحدة أو اتحادية، فشكل الحكم لا يؤثر في الحاجة للأموال؛ فهذه الحاجة هي نقطة التقاء لجميع أشكال الدول، ولا خلاف عليها.

ويختلف الرَسْم عن الضريبة من حيث أهمية كل منهما، فبينما تزداد أهمية الضريبة في مالية الدولة الحديثة حتى أصبحت المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الدولة في الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة، فضلًا عن أنها تُعد أداة مهمة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، فإن أهمية الرسوم في تضاؤل مستمر؛ نظراً لاتجاه معظم الدول لتخفيضها، بل وإلغاء بعضها اعتماداً على الإيرادات الضريبية في تغطية نفقات الخدمات التي تقدمها، وبالتالي فإن حصيلة الرسوم أصبحت لا تشكل إلا نسبة بسيطة من الإيرادات العامة، وقل الاعتماد عليها، وذلك بعكس الضرائب التي تُشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة؛ مما زاد من الاعتماد عليها.

المبحث الثاني

ضمانات تقاسم الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية

تمهيد وتقسيم:

الضمانات التي تحكم تقاسم الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية تتمثل في الدساتير والقوانين، والمؤسسات الاقتصادية، والاتفاقيات فمنها الإرشادية أو ذات الطابع التوجيهي فيما يتعلق بتقاسم الإيرادات العامة وكذلك نشير إلي ضمانات وجود معلومات مهمة والتي سوف نلقى عليها الضوء فى المطالب الآتية:

المطلب الأول: الضمانات الدستورية.

المطلب الثاني: الضمانات القضائية.

المطلب الثالث: الضمانات المؤسسية.

المطلب الأول

الضمانات الدستورية

يُعد الدستور الاتحادي الأساس القانوني للنظام الفيدرالي فهو يتولى توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية ويتضمن أحكاماً تتعلق ببيان شكل الدولة وتنظيم سلطاتها الاتحادية.

وتحتوي الدساتير والقوانين الفيدرالية على الأساس القانوني لتقاسم الإيرادات العامة، ومن الضروري توفر أداة قانونية لتنفيذ السياسات المالية، حيث تحدد الدساتير عدداً من المبادئ كمستويات المعيشة الموحدة كالاتحاد الألماني، أو ضرورة تشابه الخدمات العامة في حال تشابه مستويات الضرائب ككندا، أو التقاسم المنصّف للإيرادات العامة كجنوب أفريقيا، كما يمكنها تشكيل لجان لوضع توصيات بتفاصيل هذا التقاسم للإيرادات كالهند، ونيجيريا، وباكستان، وجنوب أفريقيا، وتلعب الوحدات المكونة في ألمانيا، وإثيوبيا وجنوب أفريقيا دورا رسمياً في تقرير تقاسم الإيرادات، من خلال المجلس الأعلى في البرلمان، وتتغير الأولويات والتكاليف النسبية للبرامج الرئيسية مع مرور الزمن الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التعديل المستمر في تقاسم الإيرادات.

ونصوص الدساتير الفيدرالية تعتبر القاعدة الأساسية لتقاسم الإيرادات العامة وتوزيع الصلاحيات، بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات، وهي الضامن لاستقلال الاقاليم بحيث لا تتدخل الحكومة المركزية في شؤونها الداخلية، وبناء على ذلك يجب أن يتصف الدستور بالجمود، حتى تكون إجراءات تعديله كثيرة التعقيد وتختلف عن إجراءات تعديل القوانين العادية، لإن التعديل الدستوري قد يتضمن مساساً باستقلال الولايات أو الاقاليم، وينتقص من سيادتها، أو يغير في وضع لا يكون في صالحها، إذ يُشترط لتعديل هذه الدساتير اشتراك الولايات مع المركز في عملية التعديل، وتكون الغاية من ذلك إضفاء نوع من الاستقرار والثبات، والمحافظة على استقرار أحكام الدستور.

حيث يمنح الدستور الفيدرالي الأقاليم سلطة الاختصاص التشريعي في أمـــر مـــن الأمور إلا أن القوانين التي تسنها تخضع لرقابـــة السلطة المركزية، مما يتطلب التصديق عليها من قِبل السلطة المركزية الاتحادية، ففي دستور الولايات المتحدة الأمريكية فرض على الولايات الحصول على موافقة الكونغرس لفرض الضرائب وعلى تصدير واستيراد السلع باستثناء تلك التي تكون ذات ضرورة مُلحة لتنفيذ قوانينها المتعلقة بالتفتيش.

وتحتوي الضمانات الدستورية الفدرالية على الأساس القانوني لتقاسم الإيرادات والتحويلات المالية، وقد يكون من الضروري توفر أداة قانونية من هذا النوع، أو تكون مجرد أداة لتمكين الحكومات من تنفيذ سياساتها المالية، ويمكن أن تحدد الدساتير عدداً من المبادئ العريضة كمستويات المعيشة الموحدة كألمانيا، أو ضرورة تشابه الخدمات العامة في حال تشابه مستويات الضرائب ككندا، أو التقاسم المنصف للإيرادات كجنوب أفريقيا. كما يمكنها أن تشكل لجان لتضع توصيات بتفاصيل هذا التقاسم للإيرادات كالهند، نيجيريا، باكستان، جنوب أفريقيا، إلا أن هذا يمكن أيضا إجراؤه خارج إطار الدستور كأستراليا، وتلعب الوحدات المكونة في حالات ثلاث ألمانيا ، وإثيوبيا وجنوب أفريقيا دوراً رسمياً من خلال المجلس الأعلى في البرلمان، في تقرير تقاسم الإيرادات، ولكن تتغير الأولويات

والتكاليف النسبية للبرامج الرئيسية مع مرور الزمن الأمر الذي يدعو إلى تعديل دوري في تقاسم الإيرادات ، ولكن نادراً ما تتوفر التفاصيل الدقيقة لمثل هذه الترتيبات في الدساتير.

المطلب الثاني

الضمانات القضائية

تحتل المحكمة الاتحادية أعلى مرتبة في السلطة القضائية في النظام الفيدرالي فهي الهيئة القانونية المطالبة بحل الخلافات بين مستويات الحكم المختلفة، وإصدار بيانات حول الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بكل مستوى، وبذلك تكون المسؤولية عليها بشكلٍ خاصٍ ، وتتمتع بمستوى عالي من النزاهة والكفاءة والاستقلالية، ولقد منح عزل السلطة القضائية عن العملية السياسية المحكمة الاتحادية قدراً من الاستقلال الفعلي، وتلعب المحاكم دوراً في تفسير النصوص الدستورية كما في نيجيريا، وألمانيا، ويتم تحديد الترتيبات من خلال القوانين الفيدرالية.

وتمتلك العديد من البلدان، مثل المملكة المتحدة وفرنسا واليابان، أنظمة قضائية وحدوية تتناسب فيها جميع المحاكم في تسلسل هرمي وطني واحد للمحاكم، وتميل البلدان الأخرى، المنظمة على أساس فيدرالي، إلى وجود هياكل قضائية أكثر تعقيداً، مما يعكس تجزئة السلطات الحكومية بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، ففي الولايات المتحدة، هناك 51 نظاماً قضائياً منفصلاً، يكون هناك نظاماًواحداً لكل ولاية وآخر للحكومة الفيدرالية، والاختصاص القضائي للمحاكم الفيدرالية مقصور على تلك التي تمارسها محاكم الولاية، ولكن هناك مجالات واسعة من التداخل والازدواجية، ما لم تتعارض قوانين الولاية أو دساتير الولايات مع القوانين الوطنية أو الدستور الوطني، فإن محاكم الولايات هي الحكم النهائي لمعنى قانون الولاية، وفي المستوى الأعلى توجد المحكمة العليا للولايات المتحدة، التي تستمع إلى الاستئنافات ليس فقط من المحاكم الفيدرالية الأدنى ولكن أيضاً من محاكم الولايات بقدر ما تقدم أسئلة فيدرالية ناشئة بموجب دستور الولايات المتحدة أو بموجب القوانين الفيدرالية أو المعاهدات.

حيث تَمنح الهيئة القضائية في معظم الدساتير الفيدرالية سلطة البت في المنازعات التي تنشأ بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية، وتتولى سلطة الفصل في المنازعات التي تقع بين الولايات أو بين أفراد ينتمون إلى ولايات مختلفة، كما تتولى مهمة مراقبة دستورية القوانين الاتحادية وقوانين الولايات للتأكد من موافقتهـــا لأحكـــام الدستور وتنص الدساتير الاتحادية على قدر من الضمانات التي تكفل استقلال قضاة هذه السلطة ونزاهتهم.

وتتمثل الضمانات القضائية في عملية تقاسم الايرادات العامة بأن المحاكم تلعب دوراً مهماً في إصدار الأحكام القضائية بشأن القضايا المالية المتعلقة بالسلطات، والقوانين، وفض النزاعات على الايرادات، والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها دستور ما، وتضم بعض الاتحادات الفدرالية محاكم خاصة لشئون الضرائب، ومن قرارات المحاكم الخاصة بتوزيع الايرادات العامة في بعض الدول

الفيدرالية حيث قدمت المحكمة العليا الأسترالية تفسيراً يحصر سلطة الولايات في مجال فرض الضرائب، وأهم ما حُكمت به هو في أربع حالات في الأربعينيات من القرن العشرين والتي نُقلت عملياً سلطات فرض ضرائب الدخل من الولايات إلى حكومة الكومنولث وكان التقييد الشديد من جانب المحكمة، في السنوات الأخيرة، على سلطات الولايات فى فرض الضرائب عاملًا رئيساً في دفع الولايات إلى الموافقة على نظام ضريبة القيمة المضافة الجديدة المدار مركزياً، ولعبت المحكمة العليا في نيجريا دوراً فعالًا في الحكم بحل نزاعات النفط بين الحكومات الفدرالية وحكومات الولايات.

المطلب الثالث

الضمانات المؤسسية(الكيانات الاتحادية)

يتميز النظام الفدرالي بمشاركة المكونات الاتحادية في الإدارة العامة للدولة، ويتجلى دور تلك الكيانات من خلال تمثيلها في السلطة التشريعية الاتحادية، أو مجلس الولايات، أو مجلس الشيوخ كما يُسمى في بعض النظم الفيدرالية وغيرها من التسميات الأخرى باعتبارها وحدات سياسية، ليس لها دور في العملية التشريعية، وكذلك مشاركتها في تعديل الدستور الاتحادي، ولا شك أن لهذه المشاركة دوراً في حفظ وضمان توازن العلاقة بين مستويي الحكومة في النظم الفدرالية.

حيث تشارك هذه الكيانات في أعمال السلطة التشريعية من خلال تمثيلها في البرلمان الاتحادي حيث عملت معظم الدول التي أخذت بالنظام الفيدرالي على العمل بنظام المجلسين المجلس الشعبي والذي يُمثل شعب الدولة الاتحادية في مجموعه ، ويتفاوت عدد الأعضاء الذين يمثلون كل ولاية فيه يسبب اختلاف عدد السكان في كل ولاية، واختلاف عدد الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب، أما المجلس الأعلى تمثل فيه الولايات باعتبارها وحدات دستورية، وتمثيل الولايات فيه يكون على أساس المساواة، ويُعد هذا المجلس من أبرز مظاهر مشاركة الولايات للحكومة الاتحادية في سلطات الحكم، ويتمثل دور مجلس الولايات في حفظ التوازن الاتحادي، والدفاع عن مصالح الولايات، والمحافظة على الاستقلال الذاتي من ناحية، والتعبير عن إرادة الولايات من ناحية أخرى.

ويتضح دور مجلس الولايات في تحقيق التوازن الاتحادي من خلال علاقة هذا المجلس بمجلس النواب، من خلال دوره في العملية التشريعية من خلال سن القوانين الاتحادية، فأغلب الدساتير الاتحادية في النظم الفدرالية جعلت مجلس الشعب ومجلس الولايات على قدر من المساواة من حيث الاختصاص التشريعي، وتشترط موافقة كل من المجلسين على مشروعات القوانين الاتحادية وهذا ما تقرره دساتير كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والأرجنتين، فالدستور الأمريكي مثلًا يعطي لكل من المجلسين في الكونغرس، الحق باقتراح مشاريع القوانين باستثناء التشريعات الضريبية التي يشترط الدستور أن تكون المبادرة بتقديم المقترحات بشأنها من قبل مجلس النواب فقط، ولا يمكن إصدار قانون ما لم يتم إقرار المشروع من قِبل المجلسين وإذا ما رفض أحد المجلسين المشروع يعتبر لاغياً.

وتتمثل ضمانات الكيانات الاتحادية في تمتعها الوحدات غالباً بنفس السلطات الدستورية الرسمية فيما يتعلق بتقاسم الإيرادات، إلا أن هناك بعض الاستثناءات، حيث تضم الوحدات المكونة داخل الاتحادات الفدرالية سمات وقدرات واحتياجات مختلفة للغاية ويفرض بعضها ضغوطاً سياسية قوية لنقل السلطة من المركز إلى المقاطعات.

ويرى الباحث: أن الضمانات الدستورية، والقضائية، والمؤسسية لتقاسم الإيرادات العامة فى الدول الفيدرالية وُجِدَّت لضمان إيجاد ديمقراطية فعالة وحكومة نظيفة، ولمنع السلطة من الوقوع في أيدي الأقليات، ولضمان الاستقرار الديمقراطي وسيادة القانون والمعايير الأساسية للحكم، للحد من المنازعات التي تنشأ عن تقاسم الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية.

وبعد أن انتهينا من ذكر ضمانات تقاسم الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية نرى أنه من الأهمية الإشارة إلى ضمانات وجود معلومات مهمة، حيث يجب تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن أنشطة المالية العامة السابقة والحالية والمقبلة وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

1- ينبغي أن تشمل وثائق الموازنة والحسابات الختامية وغيرها من تقارير المالية العامة المنشورة جميع أنشطة الحكومة المركزية داخل الموازنة وخارجها.

2- ينبغي توفير معلومات مماثلة للمعلومات الواردة في الموازنة السنوية عن حصيلة الموازنة في أخر سنتين على الأقل، بالإضافة إلى التنبؤات وتحليل الحساسية بالنسبة لمجملات الموازنة الرئيسية في السنتين التاليتين للموازنة المعنية على الأقل.

3- ينبغي أن تتضمن وثائق الموازنة بيانات تصف طبيعة النفقات الضريبية والالتزامات الاحتمالية والأنشطة شبه المالية التي تمارسها الحكومة المركزية ودلالتها بالنسبة للمالية العامة، بالإضافة إلى تقييم لأهم المخاطر في مجال المالية العامة.

4- ينبغي تصنيف المقبوضات المحصلة من جميع مصادر الإيرادات الرئيسية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالموارد والمساعدات الخارجية، بصفة مستقلة في وثائق الموازنة السنوية.

5- على الحكومة المركزية أن تنشر معلومات عن مستوى وتكوين الدين العام والأصول المالية الحكومية، وأهم الالتزامات بخلاف الدين (ومنها حقوق المعاشات التقاعدية، وانكشاف الضمانات، والالتزامات التعاقدية الأخرى)، وأصول الموارد الطبيعية.

كما ينبغي التوسع في توزيع مرشد موجز للموازنة يتسم بالوضوح والبساطة في موعد تقديم الموازنة السنوية، كما يجب التعهد بنشر معلومات المالية العامة في الوقت المناسب.

المبحث الثالث

نماذج تقاسم الإيرادات العامة فى الدول الفيدرالية

تمهيد وتقسيم:

إن سعي دولة العراق نحو النظام الفيدرالي جاء استجابة للواقع بيدو أن هذا النظام الجديد لم يحقق كل الأهداف التي كان يصبو إليها الشعب العراقي، والتي من أهمها التنظيم القانوني السليم للإيرادات العامة الاتحادية والمحلية فقصور تنظيم الإيرادات العامة أخذ يؤثر على استمرار الاتحاد الفدرالي الجديد ويهدد بتفتت دولة الاتحاد. فكان لبعض وحدات الاتحاد أن ذهبت إلى الاستئثار ببعض الإيرادات النفطية وتعتبرها إيرادات محلية. وأخرى تفرض تكاليف مالية من خلال توصيات فقط أو قرارات أو قوانين نتيجة لخلطها بين مفهومي اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية مما أدى في بعض الأحيان إلى الازدواج في إقرار الفرائض المالية فبعض المحافظات أخذت تفرض رسوم بتوصيات فقط أو تسن فرائض مالية على ذات الوعاء المفروض عليه فريضة مالية اتحادية. ويقينا أن تجاح النظام الاتحادي يستند إلى التوافق على الإيرادات المالية بين المركز ومستوياته وفق أُطُر تتلاءم مع ما تصبوا إليه الأنظمة الاتحادية من عيش كريم ورفاهية في الحياة.

ركزت الإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية تاريخياً على إنتاج وتقديم الخدمات العامة، ومع ذلك، يمكن تقديم القليل من هذه الخدمات دون عملية تحويل المصادر من الاستخدام الشخصي للاستخدام العام، باستثناء حالة الاستيلاء على الموارد الخاصة (الاستيلاء، والاستدانة، والتجنيد العسكري، وما إلى ذلك)، عمليات الحصول على هذه الأموال هي أنشطة جمع الإيرادات للهيئة العامة، وهذه الأنشطة، بالنسبة لأية حكومة، لا تقل أهمية عن أنشطة الإنفاق، حيث تشمل مصادر الإيرادات هذه الأموال والخدمات الحكومية، والإبداع، والاقتراض، والضرائب، وسوف نلقى الضوء عليها فى المطالب الآتية:

المطلب الأول: تقاسم الإيرادات العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: تقاسم الإيرادات العامة فى إستراليا.

المطلب الثالث: تقاسم الإيرادات العامة فى دولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول

تقاسم الإيرادات العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية

ظهرت الأنظمة المالية الحديثة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خلال نصف القرن الذي أعقب الثورتين الأمريكية والفرنسية، وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، تم وضع الإطار القانوني الأساسي لرفع الضرائب ومعه الأساس للزيادة المذهلة في الإيرادات الضريبية التي حدثت، خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، ولقد دعا الإطار القانوني الأساسي إلى فرض ضرائب وفقًا لسيادة القانون، تتمثل أساسيات هذا الإطار في أنه:

- لا يمكن فرض ضريبة إلا إذا نص قانون تم سنه بشكل قانوني على ذلك.

- يتوجب تطبيق الضريبة بشكل محايد.
- لا يمكن استخدام الإيرادات التي يتم جمعها من خلال الضريبة إلا للجمهور الشرعي.
- تخضع سلطة إصدار قوانين الضرائب لعدة أنواع من القيود القانونية، تشمل المصادر القانونية أو الأسس القانونية القائم عليها المجتمع المنظم كالاتفاقيات الدولية، وتفسير المحاكم لقوانين الضرائب، والإطار العام للقانون المدني والقانون العام، والهيكل السياسي للدولة كدولة مركزية أو فيدرالية.

وقد اندلعت الثورة الأمريكية احتجاجاً على قيام بريطانيا بفرض الضرائب على المستعمرات الأمريكية دون موافقة المجالس التشريعية المنتخبة، وبعد الاستقلال عن بريطانيا أصبح الدستور والقانون هما المرجع في فرض الضرائب وغيرها من الفرائض المالية الأخرى.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حوالي 50 % من الإيرادات الفيدرالية تأتي من ضرائب الدخل الفردي، و7 % من ضرائب دخل الشركات، و36% أخرى من ضرائب الرواتب التي تمول برامج التأمين الاجتماعي، والباقي يأتي من مزيج من المصادر، حيث بلغ إجمالي إيرادات الحكومة الفيدرالية 3.5 تريليون دولار في عام 2019 – ما يعادل حوالي 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ متوسط الإيرادات الفيدرالية 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراوح من 20.0%(في عام 2000) إلى 14.6% (آخرها في 2009 و2010).

وتُعد ضريبة الدخل الفردي أكبر مصدر منفرد للإيرادات الفيدرالية منذ عام 1950، حيث بلغت حوالي 50% من الإجمالي، و8.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، في السنوات الأخيرة، في أعقاب الركود العظيم 2007–2009، ثم ضريبة دخل الشركات أسفرت الضريبة على أرباح الشركات عن 7% من الإيرادات الحكومية في عام 2019، وهو مصدر دخل يتجه نحو الانخفاض، و1.1% من إجمالي الناتج المحلي مؤخراً في عام 2019.

وقد فرضت ضريبة الدخل الفردي من إجمالي الإيرادات ما يقرب من نصف إجمالي الإيرادات الفيدرالية منذ عام 1950، بينما تضاءلت مصادر الإيرادات الأخرى، وجلبت الضرائب الانتقائية 19% من إجمالي الإيرادات في عام 1950، ولكن حوالي3% فقط في السنوات الأخيرة، انخفضت حصة الإيرادات الآتية من ضريبة دخل الشركات من حوالي ثلث الإجمالي في أوائل الخمسينيات إلى7% في عام 2019، في المقابل، وفرت ضرائب الرواتب أكثر من ثلث الإيرادات في عام 2019، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المشاركة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي.

- **الدولة والضرائب الفيدرالية والمحلية:**

عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الضرائب، فإن ضريبة الدخل الفيدرالية تحظى بنصيب الأسد من الاهتمام، ومع ذلك، فهي ليست الأموال الوحيدة التي يدفعها المقيمون في الولايات المتحدة للحكومة، معظم الولايات لديها ضرائب على الدخل، وما يقرب من 5000 سلطة ضريبية في 17ولاية لديها ضرائب دخل محلية أيضاً، وفقاً لمؤسسة الضرائب.

وتعتمد حكومات الولايات في إيراداتها على الضرائب غير المباشرة والضرائب على المبيعات العامة والتي تتفاوت أسعارها من ولاية إلى أخرى تتراوح بين (4%) إلى (7%) من قيمة المبيعات الإجمالية من السلع والخدمات ويتحملها المستهلك النهائي (تشذ أريزونا ب9.1% وكولا رادو ب 2.9%) باستثناء ولاية ديلاوير، ولاية مونتانا و ولاية ألاسكا و ولاية أوريقون التي هي خالية تماماً من ضرائب المبيعات و ولاية نيوهامبشير التي تفرض ضريبة مبيعات 9% فقط على وجبات المطاعم والفنادق. فهي في ولاية أوهايو تمثل حوالي 32% من إجمالي الحصيلة الضريبية على مستوى ولاية أوهايو ويليها في الأهمية من حيث الحصيلة الضريبية الضريبة على الدخول المرتبات) ب 31% 2، في حين تشكل الضرائب على الممتلكات والعقارات أهم مصدر ضريبي بالنسبة للحكومات المحلية.

وتمثل إجمالي الايرادات الضريبية عام 2010، التي تم تحصيلها على المستوى الفيدرالي والولائي والمحلي حوالي 24.8% من الانتاج الداخلي الخام، وهذا حسب ماجاء في تقرير المنظمة العالمية التعاون والتنمية الاقتصادية.

ويعتبر النظام الضريبي الأمريكي أكثر النُظم الضريبية تقدماً في الدول الصناعية، ويتكون من الضرائب المباشرة وتتمثل في الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، الضريبة على المرتبات والضريبة على دخل الشركات والممتلكات التركات والهدايا، أما الضرائب غير المباشرة فتتمثل في الضرائب على المبيعات، والجمركية.

وفي الولايات القضائية والولايات المحلية، هناك مجموعة متنوعة من أنظمة الضرائب قيد الاستخدام. فهناك بعض الولايات التي لديها ضريبة ثابتة، وهناك بعض الولايات التي لا تفرض ضرائب على الإطلاق". علاوة على ذلك، يجوز للولايات فرض ضرائب على أنواع معينة من الدخل فقط، أو أن يكون لها خصومات خاصة بها على الدخل أو تحتفظ بأحكام أخرى خاصة بولايتها القضائية.

ويرى الباحث: أن هذا يعني أن دافعي الضرائب في الولايات المتحدة يجب أن يأخذوا الوقت الكافي لفهم كيفية عمل المستويات المختلفة للضرائب واستخدام هذه المعلومات لمساعدتهم في البحث عن طرق لخفض فاتورتهم الضريبية الإجمالية.

- **نسب تقاسم الإيرادات في الولايات المتحدة الأمريكية:**

ضمن تقرير قانون المساعدة المالية للولايات المتحدة الأمريكية لعام 1972، فلقد كان تقاسم الإيرادات العامة على مدار 15 عاماً تقريباً من برنامج الإيرادات العامة (1972 حتى 1986)، تم تحويل أكثر من 83 مليار دولار من الحكومة الفيدرالية إلى حكومات الولايات والحكومات المحلية، وتلقت الولايات ما يقرب من ثلث المنح وحصلت الحكومات المحلية على الثلثين.

يتم تحديد مخصصات تقاسم الإيرادات العامة من خلال صيغة تستخدم مجموعة من المتغيرات: الجهد الضريبي، والسكان، ونصيب الفرد من الدخل، بمعنى أنه كلما زاد الجهد الضريبي وعدد السكان زادت المنحة، في المقابل كلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل الشخصي قلت المنحة، وبشكل أكثر تحديدا، ينص القسم 106 من تشريعات تقاسم الإيرادات العامة على أنه بموجب الصيغة المكونة

من ثلاثة أجزاء تتلقى كل ولاية مبلغ يحمل نفس النسبة إلى المبلغ المخصص بموجب هذا القسم لتلك الفترة ، حيث إن المبلغ المخصص لتلك الولاية بموجب تقاسم الإيرادات العامة الأصلي، كلما ارتفع معدل الدخل الإجمالي للولاية زادت حصة الإيرادات، فكان إجراء تخصيص حصة كل ولاية بناء على صيغة المتغيرات الثلاثة بعد تحديد حصة كل ولاية، تم تخصيص ثلث المبلغ الإجمالي لحكومة الولاية والثلثين للحكومات المحلية ذات الأغراض العامة داخل الولاية وبعد ذلك يتم توزيع جزء الثلثين على كل مقاطعة محددة جغرافياً داخل الولاية باستخدام نفس الصيغة المتغيرة المستخدمة لتحديد حصة الولاية، ثم تأخذ كل حكومة داخل منطقة المقاطعة مبلغًا مساوياً لنسبة الضرائب التي جمعتها إلى إجمالي الضرائب التي تجمعها جميع الحكومات ذات الأغراض العامة في المقاطعة.

ويعمل كل من تقاسم الإيرادات والتحويلات على خدمة العديد من الأغراض. إذ يمكن أن تسهم في المتطلبات المالية العامة لجميع حكومات الوحدات المكونة (والحكومات المحلية)، كما يمكن الاستفادة منها في تقليل الفوارق والتباينات في الإمكانات المالية لهذه الحكومات. كما يمكن أن تقوم الحكومات الفدرالية بإجراء تحويلات مشروطة من شأنها تعزيز أهداف سياساتها تجاه مستويات الحكومة الأخرى. وتعتبر الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم من بين أكبر محركات الإنفاق الحكومي في دول الرفاه الحديثة، وعادة ما تقع هذه المسئوليات بدرجة كبيرة على عاتق حكومات الوحدات المكونة مع بعض المساعدة الفدرالية.

ويشكل تقاسم الضرائب والتحويلات معا نسبة تتجاوز 90 % تقريباً من مالية الوحدات المكونة في نيجيريا والمكسيك وجنوب أفريقيا؛ وأقل من النصف بقليل في النمسا والهند وأستراليا وألمانيا؛ و13 إلى 25 % في كندا وسويسرا والولايات المتحدة. وتتميز الوحدات المكونة التي تتمتع بدرجة أكبر من التمويل الذاتي بكونها أكثر استقلالاً بوجه عام.

وتقسّم الميزانية الفيدرالية السنوية بين حاجات الحكومة الفيدرالية في مجالات (الدفاع والأمن، السياسة الخارجية، التعليم الصحة والضمان الاجتماعي، الطاقة، الاقتصاد، برامج التعامل مع الكوارث الطبيعية والمساعدات الخارجية) وبين احتياجات الولاية في مجالات (الصحة، التعليم، الأمن المحلي والبنية التحتية للولايات)، وتحصل كل ولاية سنوياً على جزء من ميزانيتها من الحكومة الفدرالية. ويعطي النظام الفيدرالي صلاحيات واسعة للولايات في تسيير شئونها الداخلية، خاصة في الجانب الاقتصادي، مما يخلق جوًت تنافسياً بين الولايات في مجال جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي وتطوير اقتصادات هذه الولايات، فضلًا عن زيادة اعتماد الولايات على نفسها في مجال تغطية نفقاتها من مواردها الذاتية، وبالتالي التقليل من اعتمادها على الميزانية الفيدرالية السنوية.

المطلب الثاني

تقاسم الإيرادات العامة في أستراليا

حصلت كل مستعمرة أسترالية على حكم ذاتي بين عامي 1850 و1890 وكانت أستراليا الغربية آخر من حصل على "حكومة مسئولة" وذاتية، بعد ذلك، كان البرلمان الأسترالي الغربي الجديد قادراً على تمرير قوانين بشأن جميع الأمور تقريباً، باستثناء بعض القيود المُتعلقة بالتجارة الدولية والصلات بالتاج البريطاني والبرلمان، احتفظ المكتب الاستعماري في لندن بالحق المهم، حتى عام 1897، في الإشراف على معاملة السكان الأصليين، خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، أرسلت كل مستعمرة ممثلين إلى اجتماعات خاصة، تسمى الاتفاقيات، لمحاولة تشكيل اتحاد جديد، في النهاية وافق المندوبون على مسودة دستور تم التصويت عليها من قِبل شعوب المستعمرات في سلسلة من الاستفتاءات، صوت غرب أستراليا بنعم في استفتاء بتاريخ 31 يوليو 1900، الاتحاد الفيدرالي هو نظام حكم يوزع فيه دستور مكتوب السلطة والمسؤولية بين حكومة وطنية وعدد من حكومات الولايات أو الحكومات الإقليمية، ما يمكن للحكومة الفيدرالية الجديدة القيام به تم تدوينه في وثيقة معروفة على نطاق واسع باسم الدستور الأسترالي.

وفيما يلي نوضح كيفية تقسيم السلطات الفيدرالية في الدستور الأسترالي،وكيفية تقاسم الإيرادات العامة فيها، والنسب المعتمدة لتقاسم الإيرادات العامة في أستراليا:

(أولًا) تقسيم السلطات الفيدرالية حسب الدستور الأسترالي:

تنقسم السلطات الفيدرالية حسب الدستور الفيدرالي إلى سلطة الدفاع، و التجارة بين الولايات والتجارة الدولية، وسلطة الضرائب، وسلطة الهجرة إلى الخارج، وسلطة العملة، والعديد من هذه السلطات تسمى سلطات متزامنة، مما يعني أنها مناطق يمكن للكومنولث وحكومات الولايات العمل فيها، ومع ذلك، بموجب المادة 109 إذا كان هناك تعارض بين هذه القوانين، تسود قوانين الكومنولث.

(ثانيًا) تقاسم الإيرادات العامة في أستراليا:

- السمة الرئيسية للفيدرالية الأسترالية تصف عدم التوازن المالي العمودي الموضوع في أستراليا حيث لا تتطابق الإيرادات مع نفقات المستويات الحكومية المختلفة.
- تدير مكاتب الإيرادات في كل ولاية وإقليم أستراليا الضرائب نيابة عن حكومة الولاية والأقاليم، كما أنهم مسئولون عن الإدارة الفعالة لمدفوعات المنح الحكومية، وفي بعض الولايات والأقاليم، تحصيل الغرامات والجبايات والأموال غير المدفوعة.
- صمم الدستور الأسترالي للحفاظ على سلطات الولايات مع جني الفوائد التي قد تنجم عن الاتحاد، ولهذا السبب لا يحدد الدستور صلاحيات الولايات، تم أخذ هذه الصلاحيات كما هي ،و تم تحديد الصلاحيات المتاحة للكومنولث فقط بعناية وتم منح غالبية هذه الصلاحيات فقط على أساس متزامن مع الولايات، يتنازل الدستور أيضاً للكومنولث عن السلطة الحصرية لفرض رسوم الجمارك والمكوس.
- في أستراليا، استحوذت الحكومة الفيدرالية على القواعد الضريبية الرئيسية لضريبة الدخل على الأفراد والشركات، كما أن لديها حق الوصول الوحيد إلى الضرائب غير المباشرة على السلع، كما أنها تستمد قدراً كبيراً من الإيرادات من الموارد الطبيعية من خلال ترتيبات

ضريبة إيجار الموارد، ونتيجة لذلك، فإن درجة الإختلال المالي الرأسي في أستراليا مرتفعة للغاية.

- لا يجوز تطبيق الكومنولث سنوياً على صافي إيرادات الكومنولث من الرسوم الجمركية والضرائب أكثر من الربع، تجاه نفقاتها يجب دفع الرصيد المتبقي، وفقا لهذا الدستور، إلى العديد من الولايات.
- ومن المعلوم أن من أهم أهداف النظام الضريبي أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات اللازمة لتمويل الأنشطة الحكومية دون فرض تكاليف غير ضرورية على الاقتصاد، حيث تتمثل مهمة الإصلاح الضريبي في كيفية زيادة الإيرادات وليس فقط مقدارها، ونجد أن العبء الضريبي الإجمالي في أستراليا منخفض نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى والمنافسين الإقليميين، حيث تجمع الحكومة الفيدرالية حوالي 81 % من إجمالي الإيرادات الضريبية في أستراليا، بينما تتلقى حكومات الولايات والأقاليم 45 % من إيراداتها من خلال التحويلات من الحكومة الفيدرالية، بما في ذلك جميع إيرادات ضريبة السلع والخدمات.
- تعتمد أستراليا بشكل كبير على ضرائب دخل الأفراد والشركات مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، فضلًا عن بعض المنافسين الإقليميين، لا يزال اعتماد أستراليا على ضرائب دخل الأفراد والشركات كما كان في الخمسينيات من القرن الماضي، على الرغم من التغيير الكبير في الاقتصاد، من المتوقع أن يزداد هذا الاعتماد بشكل أكبر، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نمو الأجور والأفراد الذين يدفعون معدلات أعلى من الضرائب.

(ثالثًا) النسب المعتمدة لتقاسم الإيرادات العامة في أستراليا:

حكومة الكومنولث التنفيذية تتولى مهمة جمع ومراقبة الرسوم الجمركية ورسوم التراخيص والمنح الحكومية، حيث يخصّص الكومنولث سنوياً ما لا يزيد عن ربع عائداته الصافية من الرسوم الجمركية ورسوم التراخيص لنفقاته، ويتمّ دفع الرصيد المتبقي إلى الولايات المختلفة، أو يتمّ تخصيصه لدفع الفائدة على الديون التي انتقلت إلى الكومنولث من الولايات المختلفة. يمنح الكومنولث إلى كل ولاية الإيرادات التي يحصلّها فيها؛ يأخذ الكومنولث من كل ولاية: النفقات التي يتكبدها فيها عند وقت نقل أيّ دائرة منها إلى الكومنولث لصيانة هذه الدائرة أو لاستمرار العمل فيها؛ ونسبة الولاية من مصروفات الكومنولث الأخرى، وذلك وفقا لعدد سكانها؛ ويدفع الكومنولث للولاية كلّ شهر الرصيد (إن وجد) لصالحها وفقا للدستور، ويتمّ دفع الرصيد المتبقي إلى الولايات المختلفة، أو يتمّ تخصيصه لدفع الفائدة على الديون التي انتقلت إلى الكومنولث من الولايات المختلفة.

المطلب الثالث

تقاسم الإيرادات العامة فى دولة الإمارات العربية المتحدة

تمتلك دولة الإمارات إيرادات طبيعية، وموقع جغرافي استراتيجي، شكلا الجزء الأكبر من ايراداتها، ويعتبر إيراد النفط والغاز الطبيعي من أهم الإيرادات العامة في دولة الإمارات، حيث

حرص الدستور الإماراتي على الاحتفاظ بدرجة عالية من الاستقلال في الإمارات التي يحكمونها، وأكد الدستور الاتحادي على استقلالية الإمارات المكونة له، وأوضح الدستور الفيدرالي في الإمارات العربية المتحدة توجهه المركزي لتدعيم السلطات المركزية الفيدرالية، تُعد ممارسة المهمة التشريعية والتنفيذية من اختصاص المجلس الأعلى للاتحاد، حيث يعمل على التعاون والتشبيك مع المجلس التشريعي.

ويُعد اكتشاف النفط في دولة الإمارات السبب الرئيسي في الانتعاش الاقتصادي الكبير، حيث نصت المادة (3) من الدستور الإماراتي في الإمارات الأعضاء بأن تقوم بممارسة الحكم في أراضيها وبحارها في كل الشئون غير المختص بها الاتحاد وفقًا لهذا الدستور، وأيضاً نصت المادة (116) تقوم الإمارات بتولي كل السلطات التي لم يتناولها الدستور الاتحادي المركزي، ونصت المادة (122) أنه بوجب المادة (3)، والمادة (166) تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بكل شيء لم تتناوله السلطات المتحدة وفقًا لأحكام المادتين السابقتين، أما المادة (23) فنصت على أن الإيرادات والموارد الطبيعية لكل إمارة هي ملكية عامة، يعمل المجتمع على المحافظة عليها واستغلالها أفضل استغلال لصالح الاقتصاد القومي.

وعملت دولة الإمارات على بذل الكثير من الجهود للنهوض بالاقتصاد الاتحادي، كالتعدين، وزيادة الثروة السمكية، وصيد اللؤلؤ، ودفعت بِاتّجاه توسيع صلاحيات الإمارات الفدرالية مقارنة بالسلطات الاتحادية في تقاسم هذه الإيرادات، حيث واصل النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات تعافيه في الربع الأول من عام 2021. فوفقًا للتقرير الاقتصادي الربع سنوي لعام 2021 الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واصل القطاع غير النفطي تحسنة في الربع الأول من عام 2021، مستفيداً من الانتعاش في حركة السفر العالمية بينما كانت الدولة سباقة في احتواء انتشار الفيروس حيث أحتلت دولة الإمارات المركز الأول عالمية من حيث عدد الفحوصات التي تم إجراؤها والمركز الثاني على مستوى العالم من حيث توزيع اللقاح للفرد. فقد تم إجراء 37.6 مليون فحص وتوزيع 8.3 مليون لقاح، وهو ما يُعادل أكثر من 405 فحص تم إجراؤه و 89 لقاح تم إعطاؤه لكل 100 شخص، على التوالي، وذلك بحلول نهاية مارس، وفقًا للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. كما كان هناك تحسن ملحوظ في سوق العقارات السكنية، حيث سجلت الأسعار في أبوظبي مكاسب على أساس ربع سنوي وعلى أساس سنوي للمرة الأولى منذ أكثر من خمس سنوات، في حين تراجع الإنخفاض في دبي على أساس ربع سنوي وظل التوظيف في شهر مارس عند مستوياته في ديسمبر 2020، بينما كان مبلغ الرواتب المدفوعة في نهاية الربع الأول من عام 2021 أعلى مما كان عليه في نهاية عام 2020 وأعلى من آخر شهر قبل الأزمة . فبراير 2020، وفقًا لنظام حماية الأجور في المصرف المركزية. كما أظهرت البيانات الخاصة بالسياحة والضيافة في دبي في الربع الأول من 2021 حدوث انتعاش في نسبة إشغال الفنادق لتصل إلى 64%، وهي تقارب النسبة 69٪ التي تم تسجيلها خلال نفس الفترة من عام 2020، ويرجع ذلك إلى استئناف حركة السفر الدولية. وانخفض إنتاج النفط في دولة الإمارات بنسبة 17.6% على أساس سنوي، مع زيادة بنسبة4.3% على أساس

ربع سنوي، وذلك تماشيا مع اتفاقية أوبك+. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي في عام 2021 بنسبة 1.0٪ ، وهو ما يعادل متوسط إنتاج نفطي يبلغ2.75مليون برميل في اليوم العام بأكمله.

ووفقًا لنص المادة 126 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1971 تتكون الإيرادات العامة للاتحاد من الموارد التالية:

1- الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل الداخلة في اختصاص الاتحاد تشريعًا وتنفيذًا.

2- الرسوم والأجور التي يحصلها الاتحاد في مقابل الخدمات التي يؤديها.

3-الحصة التي تسهم بها الإمارات الأعضاء في الإتحاد في ميزانيته السنوية وفقًا للمادة رقم 127.

4- إيراد الإتحاد من أملاكه الخاصة.

كما تنص المادة 127 من ذات الدستور على أن تخصص الإمارات الأعضاء في الاتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للإتحاد وذلك على النحو وبالقدر اللذين يحددهما قانون الميزانية.

فدولة الإمارات العربية المُتحدّة سايرت النظام الذي يقوم على منح الأسبقية للإمارات في مشاركة الإيرادات العامة في الدولة الاتحادية.

ونص القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2011 بشأن الإيرادات العامة لدولة الإمارات:

كلف قانون الإيرادات العامة للدولة، وزارة المالية بتحصيل الإيرادات العامة للاتحاد وحددت المادة الثانية منه "الإيرادات العامة" بأنها: بأنها المبالغ المدفوعة من المكلفين والايرادات الاتحادية والأجور المحصلة من الدولة نظير الخدمات المقدمة في كل إمارة، الميزانية السنوية للدولة الاتحادية، إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة،إيرادات الغرامات، إيراد استثمارات الدولة، والتي سيتناول منها الباحث كل من:

- **الضرائب:** فرض الضرائب لا يتم إلا بقانون، ولا يجوز عدم دفع الضرائب إلا لحالات خاصة تُذكر في القانون، ولا يجوز الإجبار بدفع الأموال أو الرسوم إلا وفق القانون وطبقًا لأحكامه، والضريبة تكون مقابل خدمة غير مباشرة تعود عوائدها إلى المجتمع الذي يكون دافعها فردًا فيه.(المادة 33من الدستور الاتحادي للإمارات).
- **الرسوم:** تكون الرسوم مقابل خدمات مُعينة يحصل عليها المواطن، مع وجوب التناسب بين المُقابل والخدمة، وتمنح السلطة التنفيذية حق فرض الرسوم بناءًا على القانون، وينبغي تحقيق مبدأ المساواة بين المكلفين حتى يكون جميع المواطنين سواسية في الأعباء الضريبية، لذلك يظهر بأن اختصاص المجلس الاتحادي المالي يكون من خلال مشاركته في عملية فرض الرسوم عن طريق مناقشته للقوانين التي يفرضها.

تختص وزارة المالية بتحصيل الإيرادات العامة وفق الآلية التي يحددها وزير المالية، ولا يجوز للجهات الاتحادية لتحصيل الإيرادات العامة خصم أية مبالغ من الإيرادات تحت أي مسمى ولأي سبب، كما لا يجوز للجهات الاتحادية عند تحصيل الإيرادات العامة إضافة أية رسوم لصالح أية سلطة محلية، ويتم توريد الإيرادات المحصلة لوزارة المالية بناءً على ما حددته اللوائح التنفيذية، وتختص وزارة المالية بإنشاء حسابات بنكية للأطراف الاتحادية لإيداع متحصلات الإيرادات العامة للدولة، وكلف القانون الجهات الاتحادية ووزارة المالية بوضع خطط سنوية في كيفية تنمية الإيرادات.

- **النسب المعتمدة لتقاسم الإيرادات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة :**

تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات هي: أبوظبي ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة. تتمتع كل إمارة بميزاتها الفريدة، وتجمعها عوامل مشتركة كالدين والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد، والاقتصاد، مما جعلها تتكامل في ظل اتحاد أثبت قدرته على النجاح، وتحقيق تحولات حضارية، ومنجزات عملاقة محليًا ودوليًا، وتلتزم كل إمارة بأن تخصص نسبة معينة من إيراداتها المالية السنوية للإسهام في تغطية نفقات الميزانية العامة لدولة الاتحاد، وذلك على النحو وبالقدر الذين يحددهما قانون الميزانية العامة للدولة.

وقد اعتمد مجلس الوزراء في دولة الإمارات قرار آلية تقاسم إيرادات ضريبة القيمة المضافة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات، وقد حدد هذا القرار حصص التقاسم بنسبة 30% للحكومة الاتحادية و70% لحكومات الإمارات، وتستخدم هذه الإيرادات في تطوير البنى التحتية والخدمات العامة وتحقيق رؤية الإمارات المتمثلة في تنويع مصادر الإيرادات العامة، وخفض الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للإيرادات العامة، وقد بلغت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة في العام الأول لتطبيقها ما يقارب 27 مليار درهم سيتم توزيعها حسب النسبة المعتمدة.

الخاتمة

إن الفيدرالية نظام لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات المشتركة بين حكومتين أو أكثر ، منتخبة بحرية وتتمتع بالسلطة على الشعب ذاته والمنطقة الجغرافية ذاتها ، وهى تمنح القدرة على صنع القرار حيث تظهر النتائج أسرع ما تظهر فى المجتمعات المحلية وفى المستويات العليا للحكومة . فهى من جهة تحفظ وحدة الوحدة ، وكيانها السياسي ، ومن جهة أخرى تمنح المقاطعات أو الأقاليم نصيبها من السلطة والثروة والتمثيل السياسي . وبخلاف الحكم الذاتي ، فإن الأقاليم فى ظل الفيدرالية تشارك

بقسطها فى الحكومة المركزية . كما تضمن الفيدرالية الإحترام التام للتعددية القومية والدينية والمذهبية والسياسية ، ومن ثم تقطع الطريق على قيام حكومات استبدادية .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي في ضوئها أوصت بعدد من التوصيات، نذكرها كما يلي:

(أولا) النتائج: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر ما يلي:

1. وجود فرق في نسب توزيع الإيرادات العامة بين الدول التي تم اعتمادها في الدراسة:

- ففي الولايات المتحدة: تم تخصيص ثُلث المبلغ الإجمالي لحكومة الولاية والثُلثين للحكومات المحلية ذات الأغراض العامة داخل الولاية وبعد ذلك يتم توزيع جزء الثُلثين على كل مقاطعة محدَّدة جغرافيًا داخل الولاية باستخدام نفس الصيغة المتغيرة المستخدمة لتحديد حصة الولاية، ثم تأخذ كل حكومة داخل منطقة المقاطعة.
- وفي أستراليا: يخصّص الكومنولث سنوياً ما لا يزيد عن ربع عائداته الصافية من الرسوم الجمركية ورسوم التراخيص لنفقاته، ويتمّ دفع الرصيد المتبقي إلى الولايات المختلفة.
- أما في الإمارات العربية المتحدة: يتم الاحتفاظ بإيرادات العامة كل إمارة، بشكل مستقل ولا تعتبر من الأصول الاتحادية، أما آلية تقاسم إيرادات ضريبة القيمة المضافة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات والذي حدد حصص التقاسم بنسبة 30% للحكومة الاتحادية و70% لحكومات الإمارات.

2. الضمانات التي تحكم تقاسم الإيرادات العامة في الدول الفيدرالية يمكن أن تتمثل في الدساتير والقوانين، والمؤسسات الاقتصادية، والتحويلات المالية، والاتفاقيات.
3. تؤكد الدراسة أن حوالي 50% من الإيرادات الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية تأتي من ضرائب الدخل الفردي، و7% من ضرائب دخل الشركات، و36% أخرى من ضرائب الرواتب التي تمول برامج التأمين الاجتماعي، والباقي يأتي من مزيج من المصادر، تستخدم الحكومة الفيدرالية نظاماً ضريبياً تصاعدياً، يُعرف أيضاً باسم ضريبة الدخل المتدرجة، وتتراوح أقواسها الضريبية الحالية من 10% إلى 37%، وهي معدلات ضريبية هامشية.
4. وفي أستراليا، استحوذت الحكومة الفيدرالية على القواعد الضريبية الرئيسية لضريبة الدخل على الأفراد والشركات، والوصول إلى الضرائب غير المباشرة على السلع، وتستمد قدراً كبيرًا من الإيرادات من الموارد الطبيعية من خلال ترتيبات ضريبة إيجار الموارد، ونتج عن ذلك ارتفاع درجة الخلل الرأس المالي في أستراليا.
5. النظام الضريبي في أستراليا يؤدي إلى زيادة الإيرادات اللازمة لتمويل الأنشطة الحكومية دون فرض تكاليف غير ضرورية على الاقتصاد، وأنه لا يزال اعتماد أستراليا على ضرائب دخل الأفراد والشركات كما كان في الخمسينيات من القرن الماضي .
6. العبء الضريبي الإجمالي في أستراليا منخفض نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى والمنافسين الإقليميين، حيث تجمع الحكومة الفيدرالية حوالي 81% من إجمالي الإيرادات الضريبية في أستراليا،

وتتلقى حكومات الولايات والأقاليم 45% من إيراداتها من خلال التحويلات من الحكومة الفيدرالية، بما في ذلك جميع إيرادات ضريبة السلع والخدمات.

7. تمتلك دولة الإمارات إيرادات طبيعية، وموقع جغرافي استراتيجي، شكلا الجزء الأكبر من إراداتها، ويعتبر إيراد النفط والغاز الطبيعي من أهم الإيرادات العامة في دولة الإمارات، نصت المادة 126 على أن فرض الضرائب والرسوم يكون بناءً على القانون الاتحادي، ويقوم البرلمان الاتحادي بالإشراف عليها، وأيضاً يقوم بالإشراف على النصيب المساهم في موازنة الاتحاد، بالإضافة لدخل الأملاك الخاصة للاتحاد، وأكد على أن الإمارات المكونة للاتحاد لها صلاحيات كبيرة لفرض الضرائب والرسوم وجبايتها كعوائد.

8 . في دولة الإمارات كلف قانون الإيرادات العامة للدولة، وزارة المالية بتحصيل الإيرادات العامة للاتحاد، وتختص وزارة المالية بإنشاء الحسابات المصرفية للأطراف لإيداع متحصلات الإيرادات العامة للدولة.

(ثانيًا) التوصيات :

1. حتمية إنشاء نظام ضريبي محلي مُستقل عن جباية الدولة ويتلائم مع المحيط الإقتصادي وذلك لتحقيق مردودية ملائمة مقبولة سياسيًا واجتماعيًا وذلك لتحقيق المصلحة العامة دون خلق صعوبات للممولين الاقتصاديين.
2. ضرورة توسيع الوعاء الضريبي للضرائب والرسوم ضعيفة المردود بشكل لا يعيق المسار التنموي.
3. يجب مراعاة الإمكانيات الاقتصادية ونوع النشاط الاقتصادي الغالب في كل منطقة عند إحداث الضرائب والرسوم ذات التخصيص المحلي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية.
4. إن إحداث منظومة ضريبية محلية مستقلة تجعل الضرائب المحصلة لصالح الجماعات المحلية أكثر ملائمة وعدالة، وذلك لأنها تُعد من طرف مسئولين محليين أقرب إلى المكلف المحلي خصوصاً.
5. إن الرفع في الإيرادات الضريبية المحلية ليس بالضرورة تكون وضع رسوم وضرائب جديدة أو الزيادة في النسب المقررة بقدر ما هو تفويض السلطة للجماعات المحلية وإعطائها الإستقلالية الضريبية والحق في جمع وتحصيل الايرادات الضريبية.
6. إن تفويض سلطة فرض الضرائب وتحصيلها إلى الجماعات المحلية يسمح بسرعة إنجاز الأعمال وتخفيف عبء العمل عن الدولة مما يجعلها تتفرغ لوظائفها الرئيسية ولعملية التخطيط، بالإضافة إلى أن هذا الأمر يرفع من درجة الوعي الضريبي لدى المكلف المحلي ويزيد من شعوره بالمسئولية في عملية تحقيق التنمية المحلية.